ايضا وهذا احد مواضع الذي يجزي فيها الذكر لكن الانثى افضل
وفي اربعين منها سنة وهي ما لها سنتان كاملتان ستت
بذلك لتكامل سنانها وذلك لما صح عن معاذ رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم امره بذلك لما بعثه الى اليمن وفي ستين تبيعان
ثم يختلف الواجب بكل عشر فيجب في كل ثلاثين تبيع وفي
كل اربعين مسنة ففي مائة وعشرين ثلث مسنات او اربعة
اتبعة وقيس على ذلك وليس هنا ولا في زكوة الغنم صعود ولا نزول
بجبران فصل في زكوة الغنم ولا شئ فيها حتى تبلغ اربعين
ففي اربعين شاة ولستمر ذلك الى مائة واحدى وعشرين ففيها
فيها وما دونها كذلك وبعض شاة فيها شاة واحدة وفي مائة
ومائتين وواحدة الى الثلثمائة ثلاث منها وفي اربعمائة اربع منها ثم في كل
مائة شاة جذعة منه وهي ما لها سنة ومن المعز شاة ثنية منه وهي ما لها
سنتين وذلك للخبر الصحيح بجميع ما ذكر ولا يجزي نوع
من اخر الا برعاية القيمة فيفصل ما يتعلق بما مر ولا يجوز
اخذ المعيب عن ذلك اي جميع ما مر للخبر الصحيح ولا يؤخذ في الفقه
هرمة ولا ذات عوار اي عيب والمراد به هنا عيب المبيع لا الاضحية
لان الزكوة يدخلها التقويم عند التقسيط فلا يعتبر فيها
الا ما يخل بالمالية الا اذا كانت نعم معيبة كلها فيؤخذ
منها حينئذ معيب ولا يكلف صحيحا لان فيه اضرارا به وكذلك

Copyright © King Saud University

المريض فلا يجوز اخذ المريض الا اذا كانت نعمه كلها مريضة فيؤخذ
منها مريض ولا يكلف صحيحا لذلك ويجب ان يكون ذلك المعيب
او المريض متوسطا جمعا بين الحقين ولا يجوز اخذ الذكر الا
فيما تقدم اي في قوله ففي كل خمس الى اخره والا اذا كانت كلها
ذكورا فيخرج منها ذكرا تسهيلا عليه لبناء الزكوة على
التخفيف لكنه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون اكثر قيمة
من ابن لبون يؤخذ من خمسة وعشرين بالقسط لتلا يسوي بين
النصابين ولا يجوز اخذ الصغير الا اذا كانت كلها صغارا بان
كانت في سن لا فرض فيه ويتصور بان تموت الا نهات وقد تم
حولها والنتاج صغارا وملك نصابا من صغار المعز وتم لها
حول ولا بد ان يكون المأخوذ من ست وثلثين بعيرا فيصلح فوق
المأخوذ من خمس وعشرين ومن ست واربعين فوق المأخوذ من
ست وثلثين وعلى هذا القياس وانما يجزي الصغير ان كان من
الجنس والا كخنثة ابنة مخاض اخرج عنها شاة فلا يجزي الا
ما يجزي في الكبار ويحمل اخذ المعيب وما بعده حيث لم يكن
في نعمه كاملة والا بان كانت كلها كوامل وتنوعت الى سليم ومعيب
او صحيح ومريض او ذكور وانات وكبير وصغير والكامل فيها
قدر الواجب او اكثر فيؤخذ الكامل ولا يجزي غيره كل مع
اعتبار التقسيط بقدر ما في ما شيته من كامل وناقص حتى

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)